

مُلخَص المِيد ترم مختصر لمادة : ACCT40



الفصل الأول: طبيعة وأغراض المحاسبة:**1- طبيعة المحاسبة وتعريفها:**

- (1) تعريف المحاسبة:** علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتخليص العمليات الاقتصادية التي تحدث في المنشأة، ثم تفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث.
- (2) الخصائص الأساسية للمحاسبة:** (1) تحديد وحصر المعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية. (2) قياسها وإيصالها للفئات ذات المصلحة في تقارير مالية يستفيد منها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية.
- (3) أبرز مراحل التطور الوظيفي للمحاسبة:**

1. مرحلة تكوين وتطوير الجانب المهني للمحاسبة.
2. مرحلة الاهتمام بالنواحي الأكاديمية بذور نظرية المحاسبة بجانب النواحي المهنية.
3. مرحلة بروز معالم الدور المعلوماتي للنظام المحاسبي.
4. مرحلة ترسيخ الدور المعلوماتي للمحاسبة بتحويلها إلى نظام للمعلومات لصالح جميع الفئات ذات العلاقة.

2- تطور دور المحاسبة الوظيفي إلى نظام للمعلومات:**(1) وظائف المحاسبة الأساسية كنظام للمعلومات:**

1. حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية بيانات خام لم يتم معالجتها.
2. تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3. إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

(2) العلاقة التي تربط بين وظائف المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي:

- 1. النظام المحاسبي:** مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر والأفراد التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.
- 2. البيانات:** تتمثل البيانات المالية في أرقام خام وحقائق مجردة عن أحداث مالية معينة.
- 3. المعلومات:** وهي بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام والاستفادة منها.

3- نموذج المحاسبة كنظام للمعلومات:

- (1) تعريف نظام المعلومات المحاسبي:** ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل هذه الوحدة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.

(2) الأجزاء الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي:

- 1. مدخلات النظام:** وتتمثل في البيانات (الأرقام الخام التي تعبر عن عمليات المبادلات المالية) التي تحدث في المنشأة.
- 2. وسائل المعالجة:** تتم معالجة البيانات المالية بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة.
- 3. مخرجات النظام:** وتتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الجاهزة المستخلصة من خلال البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة. وتخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير، وتشمل المعلومات الواردة فيها على ما يلي: (1) معلومات تبين نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة، ما يسمى بقائمة الدخل. (2) معلومات تبين المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، ما يسمى بالميزانية العمومية. (3) معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية خلال فترة مالية معينة، ما يسمى بقائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة المركز المالي. (4) معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز النقدي خلال فترة مالية معينة، ما يسمى بقائمة التدفقات النقدية.

الفصل الثاني: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي:**1- نشأة المحاسبة وتطورها الوظيفي:**

- (1) الحقبة التاريخية الأولى:** (منذ القدم – نهاية القرن الميلادي الخامس عشر):
- (2) الحقبة التاريخية الثانية:** (منذ بداية القرن السادس عشر – منتصف القرن الثامن عشر):
- (3) الحقبة التاريخية الثالثة:** (من منتصف القرن الثامن عشر – الآن):

2- أغراض المحاسبة ودورها في صياغة النظرية المحاسبية:**(1) تبويب أغراض المحاسبة في مجموعتين:**

- 1. توفير المعلومات للمستخدمين الخارجيين:** يعرض القوائم المالية الأساسية: (1) الميزانية العمومية (2) قائمة الدخل (3) قائمة التغير في حقوق الملكية (4) قائمة التدفقات النقدية، تتمثل في نظام المحاسبة المالية.

2. توفير معلومات للمستخدمين الداخليين: وتشمل مخرجات التقارير المالية الداخلية التي تخدم إدارة المنشأة في مجالات التخطيط ووضع الموازنات التقديرية والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء، تتمثل في نظام محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.

(2) تطور أغراض المحاسبة من حيث الجهات المستفيدة من خدماتها:

1. ابتدأت المحاسبة بمصالح وتعظيم الربح لملك المشروع في منشآت الأفراد، ثم لخدمة المنشآت الفردية والمشروعات العائلية بالإضافة إلى شركات الأشخاص.
2. تطورت المحاسبة عندما زادت الحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة، وذلك عند ظهور الشركات المساهمة العامة وانفصال الملكية عن الإدارة.
3. تطور الأمر حيث برز البعد الاجتماعي للمنشآت الأعمال، فمن لهم علاقة أو مصلحة بالمشروع والاهتمام بالأثر البيئي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
4. تطورت المحاسبة إلى نظام متكامل للمعلومات يزود بالمعلومات المفيدة، وفق قواعد إفصاح محددة تقوم على الشفافية تسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

(3) العوامل التي ساعدت على تطوير الأساليب المحاسبية:

1. التطور التكنولوجي في طرق الإنتاج ووسائل التمويل.
2. كبر حجم المشروعات وانتشار الشركات وازدياد حجم الإنتاج وازدياد حدة المنافسة الداخلية والخارجية بين المشروعات.
3. إنشاء فروع في المدن المختلفة وظهور المنشآت التجارية ذات الأقسام والفروع.
4. التشتت الجغرافي وفصل أماكن الإدارة عن أماكن الإنتاج، وظهور الإدارة بالأهداف ومحاسبة المسؤولية والاعتماد على التقارير التي ترفع إلى الإدارات.
5. استحداث تقنيات جديدة في المحاسبة الإدارية والأساليب الكمية ومحاسبة التكاليف المعيارية.
6. احتياج الإدارة إلى بيانات محاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية في ظل ثورة الاتصالات، التي انضمت غالبيتها إلى منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث: ركائز (أسس) بناء نظرية المحاسبة:

1- الفروض المحاسبية:

تتمثل الفروض المحاسبية في مجموعة من المسلمات المقبولة قبولاً عاماً، وهي تمثل أساسيات اشتقاق المبادئ المحاسبية، كونها بديهيات ومسلمات لا تحتاج إلى برهان لإثبات صحتها، كما أنه يتعذر على أي كان أن يقيم الدليل على عدم وجودها. وتعد الفروض المحاسبية الأساسية المتعارف عليها في المحاسبة وهي: **(1) فرض الوحدة المحاسبية. (2) فرض الاستمرارية. (3) فرض ثبات قيمة وحدة النقد. (4) فرض الفترة الزمنية (الدورية).**

- (1) فرض الوحدة المحاسبية:** يقوم هذا الفرض على أساس أن المنشأة بعد اكتسابها الصفة القانونية، يصبح لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المالك أو الملاك.
- (2) فرض الاستمرارية:** يقوم هذا الفرض على أساس أن المنشأة مستمرة وأنها سوف تبقى في الوجود حتى تستنفذ الموارد والموجودات التي امتلكتها، وأن نشاطها يعد مستمرا ولا علاقة له بالعمر الطبيعي للملاك.
- (3) فرض ثبات قيمة وحدة النقد:** يقوم هذا الفرض على أن وحدة النقد هي المقياس المعتمد لإثبات العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية.
- (4) فرض الفترة الزمنية (الدورية):** أن يقسم عمر المنشأة إلى فترات زمنية متساوية، بحيث تتوقف المنشأة في لحظة ما لإعداد ما يعرف بالحسابات الختامية، من أجل التحقق من مركزها المالي والتعرف على نتائج أعمالها، وما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

2- المفاهيم والتعريفات المحاسبية:

المفهوم من الزاوية النظرية: هو الناتج الذي ينشأ من خلال عملية تعريف وتصنيف ثم تفسير الظواهر المختلفة. يقصد بالمفاهيم المحاسبية: تلك المصطلحات اللغوية التي تم اشتقاقها من اللغة الدارجة، لتعطي معان جديدة تختلف عن معانيها الأصلية في اللغة، ولتصبح لغة للمحاسبة أو لغة للأعمال. وهذه المفاهيم كثيرة ومتعددة مثل: الأصول والخصوم والمطلوبات والموجودات والصندوق والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وحقوق الملكية والمقابلة.

3- المبادئ المحاسبية:

- 1) مبدأ التكلفة التاريخية:** يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، ويتم بموجبه إثبات موجودات والتزامات المنشأة حسب السعر التبادلي الفعلي ها، والممثل بالمقدار النقد أو معادلات النقد المدفوع مقابل امتلاك سلعة أو الحصول على خدمة لحظة اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام عند التعاقد والتبادل مع طرف خارجي.
 - 2) مبدأ الاعتراف بالايراد:** هناك معيارين رئيسيين لتحديد توقيت الاعتراف بالايراد وهما: (1) أن تكون الموجودات التي تحصل عليها المنشأة مقابل الايراد محققة أو قابلة للتحقق بمعنى القابلية للتحقق في صورة نقد. (2) أن تكون عملية توليد الايراد أو اكتسابه قد اكتملت على نحو جوهري.
 - 3) مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** مقابلة الإيرادات المكتسبة والتي تحققت خلال الفترة المحاسبية بالمصروفات المستنفدة التي حدثت في سبيل تحقيق تلك الإيرادات.
 - 4) مبدأ الإفصاح التام:** ضرورة الحرص على توفير المعلومات المناسبة في القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المكمل لها، وذلك لمصلحة الفئات أو الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات، وبالقدر الذي يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.
 - 5) مبدأ الموضوعية:** يعد هذا المبدأ ركناً أساسياً في تنفيذ عملية القياس المحاسبي، ويقوم على تحديد طبيعة ونوعية المستند أو قرينة الإثبات التي بناءً عليها يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية.
 - 6) مبدأ القابلية للمقارنة:** من أهم أهداف هذا المبدأ من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية هو جعل المعلومات التي تعرضها هذه القوائم قابلة للمقارنة، مما يمكنهم من تقييم نتائج الأعمال والمراكز المالية وبالقدر الذي ييسر عليهم التنبؤ المستقبلي بالدخل والتدفقات النقدية.
 - 7) مبدأ التماثل (الاتساق):** أن تستمر المنشأة لدى إعداد بياناتها المالية الدورية في استخدام الطرق والمبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية نفسها.
 - 8) مبدأ التوحيد:** يقضي هذا المبدأ بضرورة أن تتبنى المنشآت التي تعمل في نفس النشاط الطرق والأساليب المحاسبية نفسها عند إعداد قوائمها المالية لفترة مالية معينة.
- 4- محددات التقارير المالية (المبادئ المقيدة):**
- 1) مبدأ أو قيد التحفظ (الحيطه والحذر):** يتطلب هذا المبدأ أو القيد المحاسبي، عدم السرعة في الاعتراف بالموجودات والإيرادات مقابل تسريع الاعتراف بالمطلوبات والخسائر والمصروفات.
 - 2) مبدأ أو قيد الأهمية النسبية:** تتحدد الأهمية النسبية بموجب هذا المبدأ أو القيد المحاسبي، لبند معين أو المجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية المنشورة، على أساس مدى ملائمة البند أو مجموعة البنود لأغراض التقييم واتخاذ القرارات.
 - 3) قيد الموازنة بين التكلفة والمنفعة:** يتطلب هذا القيد أنه لا ينبغي إنتاج معلومات محاسبية ونشرها للجهات المستفيدة منها ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها.
- 5- الطرق والسياسات والإجراءات المحاسبية:**
- وهي عبارة عن مجموعة الطرق والأساليب وأسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وكذلك الإجراءات التي تحكم المهنيين في ممارساتهم المهنية.
- السياسات المحاسبية:** عبارة عن المبادئ المحددة والقواعد والأعراف والأحكام والممارسات المتبعة من قبل المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية.

الفصل الرابع: مداخل مناهج دراسة نظرية المحاسبة:**مناهج بناء النظرية المحاسبية:**

- 1) المنهج العملي:** وقد أنتج هذا المنهج كثيراً من المبادئ المحاسبية من خلال ملاحظة التطبيقات العملية المحاسبية السائدة وشرحها وتفسيرها واستخلاص المبادئ والمفاهيم المحاسبية المختلفة منها.
 - 2) المنهج العلمي:** ويقوم على فحص علمي منظم مؤسس على قاعدة من البيانات.
- 1. مدخل وضعي أو وصفي:** ينطلق من الواقع ويهتم بما يقوم به المحاسبون في التطبيق العملي، وتحديد ما هو كائن فعلاً وليس ما يجب أن يكون.
 - 2. مدخل معياري:** وينطلق من تحديد ما يجب أن يكون عليه الواقع وليس ما هو كائن فعلاً بعكس المدخل الوصفي.
- 1- منهج الأغراض لبناء نظرية المحاسبة:**
- 1) المنهج التقليدي:** يتمحور المنهج التقليدي حول النظم المستخدمة في مجال التقييم وأصولها النظرية في الفكر المحاسبي.

1. **المنهج الاستنباطي أو الاستنتاجي أو الاستدلالي:** يقوم هذا المنهج على العقل والتفكير والاستنباط المنطقي والقياس، ويتم فيه الانتقال من العام إلى الخاص.
2. **المنهج الاستقرائي:** على النقيض من المنهج الاستنباطي، فإن قوام هذا المنهج هو الملاحظة والتجربة والاختبار.
- 2 **مدخل الإفادة لمتخذ القرارات:** أنه يتوجب اختيار الطرق والأساليب والمبادئ المحاسبية وفقاً لمدى الفائدة أو المنفعة المحققة منها لمستخدمي المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات.
- 3 **مدخل اقتصاديات المعلومات:** هذا المنهج يركز على منافع وتكاليف المعلومات المحاسبية، حيث ينظر إلى هذه المعلومات باعتبارها سلعة اقتصادية لها تكلفة.
- 2- **منهج المشاكل المحاسبية لبناء نظرية المحاسبة:**
 - 1 **المدخل الضريبي:** يحاول هذا المدخل أن يجيب على التساؤل عن الوضع الضريبي للمنشأة، من المهتمين بتوقيت الاعتراف بالإيراد لأغراض تحديد الوعاء الضريبي.
 - 2 **المدخل القانوني:** مناقشة التساؤلات القانونية التي يتوجب مراعاتها في الممارسات المهنية، والتي تتعلق بوضع المبادئ أو المعايير المحاسبية التي تحكم هذه الممارسات.
 - 3 **المدخل الأخلاقي:** يتمحور هذا المدخل حول البحث عن الإجابة حول التساؤل بشأن ما يتوجب على المحاسب عمله على الوجه الأفضل.
 - 4 **المدخل الاقتصادي:** يسلك هذا المدخل الإجابة عن التساؤل حول الآثار التي ستترتب على الاقتصاد من جراء اتباع طريقة أو أسلوب محاسبي معين.
1. **مدخل الاقتصاد الكلي:** توضيح آثار استخدام البدائل المحاسبية المتعددة في الممارسة المهنية، من حيث اختلاف الإجراءات المتبعة أو محتويات التقارير المالية.
2. **مدخل الاقتصاد الجزئي:** توضيح نتائج استخدام البدائل المحاسبية سواء في مجال الإجراءات المحاسبية أو في مجال الإبلاغ المالي.
- 5 **المدخل السلوكي:** الإجابة عن التساؤل عن سبب اختيار إدارة المنشأة لإجراء محاسبي معين أو طريقة محاسبية بعينها من بين البدائل المختلفة المسموح بها.
- 6 **المدخل البنائي أو الهيكلي:** محاولات متعددة لأفراد ومنظمات عملت من أجل المشاركة في إنشاء مفاهيم ومبادئ محاسبية.
- 7 **المدخل التنبؤي:** البحث عن حلول للمشاكل المحاسبية التي تنشأ عن استخدام طرق بديلة في القياس المحاسبي، لوضع أسس تبني عليها المفاضلة بين تلك البدائل.
1. مدى قدرة البيانات المحاسبية في تفسير التنبؤ بالأحداث الاقتصادية مثل: التنبؤ بالأرباح والفشل المالي.
2. مدى قدرة البيانات المحاسبية في تفسير التنبؤ بتأثير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على أسعار الأوراق المالية.
- 8 **المدخل الإيجابي:** مناقشة مزايا الاقتصاد الإيجابي بالمقارنة مع الاقتصاد النمطي، الإيجابي يعني ما يمثل الواقع الحالي أي الحقيقي أو الفعلي، والنمطي الوضع المثالي.
- 9 **مدخل الأحداث:** يتركز دور المحاسب في توفير معلومات كافية عن الأحداث، ليترك للمستخدم تكييف تلك المعلومات حسب نماذج قراراته الخاصة ووفقاً لاحتياجاته.

الفصل الخامس: أنواع النظريات المحاسبية وتطبيقاتها في الممارسات المهنية:

- 1- **تعريف نظرية المحاسبة:**

مجموعة من المبادئ المترابطة منطقياً، والتي تشكل إطاراً مفاهيمياً لتقييم الممارسات المحاسبية المهنية القائمة، ويساهم في تقديم فهم أفضل لهذه الممارسات لكل من أهل المهنة والمستثمرين والمديرين وطلاب العلم. كما يوفر الأدلة والإرشادات التي تمكن من تطوير ممارسات أو إجراءات محاسبية جديدة. أهم العناصر الأساسية:

 - 1 القدرة على تمثيل الظواهر أو الأحداث الاقتصادية في صورة رموز أو أعداد.
 - 2 شمولها لمجموعة من القواعد التي تمكن من تجميع تلك الرموز.
 - 3 القدرة على ربط تلك الظواهر بالواقع العملي في الحياة الاقتصادية.
- 2- **أسس تصنيف نظريات المحاسبة:**
 - 1 **النظرية كلغة:** ويقوم هذا التصنيف على أساس أن المحاسبة هي لغة المال والأعمال، وهي وسيلة إيصال المعلومات عن المشروع الاقتصادي للأطراف الأخرى.
 - 2 **النظرية كتعليل:** ويتمحور هذا التصنيف حول طبيعة الطريقة المتبعة في تعليل المقومات النظرية لمدخل بناء نظرية المحاسبة.

1. الطريقة الاستنباطية (الاستنتاجية): في التعليل والتي تبدأ عادة بالعموميات لتنتهي فيما بعد بالخصوصيات وتقوم على وضع النظرية بالسير من أعلى إلى أسفل.

1- تحديد أهداف البيانات المالية.

2- اختيار الفروض والأعراف والمسلمات المحاسبية.

3- اشتقاق المبادئ المحاسبية.

4- تطوير الطرق والأساليب المحاسبية.

2. الطريقة الاستقرائية: وهي عكس الطريقة السابقة، حيث يبدأ الباحث من أسفل إلى أعلى ببيانات يقوم بجمعها أو تكون متوفرة لديه ينمي منها فروضاً ثم نظريات، وتبدأ بالخصوصيات لتنتهي بعد ذلك بالتعميمات.

(3) النظرية كنص لغوي: يتمحور حول طبيعة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي لمستخدمي المعلومات المحاسبية وحول أسس عرضها ومن ثم إيصالها إليهم.

1. نظريات وصفية أو إيجابية: وهي النظريات التي تسعى إلى تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية الجارية (الفعلية) وكذلك أفضل السبل لعرضها وإيصالها للمستخدمين.

2. نظريات نمطية أو معيارية: وهي النظريات التي تبحث في تحديد طبيعة وخواص المعلومات المحاسبية التي يتوجب إيصالها للمستخدمين، وطرق إيصالها إليهم.

3- أنواع النظريات المحاسبية:

(1) نظرية الملكية المشتركة: وتعد هي الأقدم بين النظريات المحاسبية، وتتمحور حول أن جميع الإجراءات والمفاهيم والمبادئ التي تحكم النظام المحاسبي يجب أن توضع لتحقيق مصلحة المالك أو الملاك، وأنه لا فرق بين المنشأة وبين مالكيها فهما متشابهان ومصالحهم متطابقة، وأن الهدف النهائي للملاك هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

1. التفرقة في المعالجة المحاسبية بين توزيعات الربح للمساهمين من جهة والفوائد المدفوعة عن القروض والمدفوعات الضريبة الدخل من جهة أخرى.

2. اعتبار الرواتب المدفوعة للشركاء في شركات التضامن مقابل عملهم توزيعاً للربح وليس عبئاً عليه، بسبب أن هذه النظرية لا تفصل بين المالك والمنشأة.

3. استخدام طريقة توحيد المصالح في إثبات عمليات دمج أو تملك الشركات وكذلك معالجة حقوق الأقلية كمتطلبات على الشركة.

4. تتبع هذه النظرية مدخل القيمة الجارية أو الحاضرة في القياس المحاسبي.

(2) نظرية الشخصية المعنوية: تقوم هذه النظرية على فرضية أن للمنشأة شخصية معنوية مستقلة من الناحية القانونية عن شخصية المالك.

1. تدعو النظرية إلى تعديل البيانات المالية التاريخية المعدة خلال فترات التضخم الاقتصادي لمعالجة آثار التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

2. في حال إعداد البيانات المالية خلال فترات التضخم وفقاً لأساس القيمة الجارية فإنه لا تعترف بمكاسب أو خسائر الحياة التي تنشأ عن التغير في قيم المطلوبات.

(3) نظرية محصلة حقوق الملكية: وتعد هذه النظرية على أن حقوق المساهمين العاديين هي بمثابة المحصلة النهائية لحقوق الملكية.

(4) نظرية الأموال: التركيز على مسألة الأموال في المنشأة بدلاً من التركيز على الوحدة المحاسبية أو على ملاكها.

1. تعد الميزانية العمومية بموجب هذه النظرية بيان أو قائمة للمخزون من الموجودات والقيود القائمة على تلك الموجودات.

2. تعارض هذه النظرية مفهوم القوائم المالية ذات الأغراض المتعددة، وتبني مفهوم القوائم المالية ذات الأغراض المتخصصة.

3. لا تعد الزيادة التي تحدث في قيم الموجودات إيراداً يمكن الاعتراف به، إذا تزامنت هذه الزيادة مع حدوث قيود أو التزامات مشروطة على تلك الموجودات.

(5) نظرية القائد: الرقابة الفعالة على الموارد الاقتصادية للمنشأة، من خلال وجود أشخاص في التنظيم يمتلكون القدرات المميزة في القيادة، بقصد استغلالها بطريقة مثلى.

1. تعد البيانات المحاسبية للمنشأة لتمثل وجهة نظر القائد لإدارة الشركة وتعد ميزانية الشركة لتوضح مصادر الأموال التي حصل عليها وأوجه استخداماته لهذه الأموال.

2. تعد قائمة الدخل بمثابة بيان لتوضيح النتائج المحققة من الأنشطة التي يديرها القائد وفريقه الإداري على مدار الفترة المحاسبية.

- (6) نظرية المنشأة:** تقوم على أساس أن المنشأة تعد تنظيمًا اجتماعيًا لها دور اجتماعي عليها أن تلعبه ومسؤوليات اجتماعية ينبغي أن تتحملها تجاه جميع فئات المجتمع.
- (7) النظرية الايجابية:** تهتم هذه النظرية بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث والتركيز على رد الفعل المتوقع تجاه الحدث من قبل الطرف أو الأطراف ذات العلاقة.
1. أن منشآت الأعمال تنظم نفسها بما يعظم الفرص المحتملة لاستمراريتها.
 2. أن مديري الشركات أشخاص راشدون كالمستثمرين ويدركون ما يحقق مصالحهم، وهم يختارون من السياسات المحاسبية ما يمكنهم من تعظيم هذه المصالح.
- 1. فرضية المكافأة:** أن مديري الشركات الذين تحدد مكافآتهم وفق معيار صافي الربح يلجأون إلى اتباع سياسات وطرق وإجراءات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة إلى الفترة الحالية.
- 2. فرضية عقد أو اتفاقية الائتمان:** إن مديري الشركات الذين تلوح على شركاتهم مظاهر التعثر والمتاعب المالية، يميلون إلى اختيار سياسات وطرق وإجراءات محاسبية، تنقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة إلى الفترة الجارية.
- 3. فرضية التكلفة السياسية:** كلما زادت التكلفة السياسية التي ستتحملها الشركة تجاه الجهات الحكومية أو جهات أخرى، يزداد ميل إدارتها إلى اختيار سياسات وطرق وإجراءات محاسبية توجّل الأرباح التي تخص الفترة الحالية إلى فترات لاحقة.
- (8) نظرية المماريات:** تعالج مشكلة تضارب المصالح التي تنشأ بين أشخاص راشدين وما ينتج عن ذلك من نزاعات بينهم يحاول كل منهم تحقيق أكبر منفعة خاصة له.
- (9) نظرية الوكالة:** تعكس سلوك أطراف متعاونة ترتبط بعضها ببعض بموجب عقد توظيف ضمن علاقة تعاقدية تكرسها شروط هذا العقد المبرم بين ملاك الشركة المساهمين من جهة وإدارة الشركة من جهة أخرى. أي العلاقة التي تنشأ بين طرفين: الموكل أو الأصيل أو الرئيس من جهة، والوكيل من جهة أخرى.
1. أن كلاً من الموكل والوكيل أشخاص يتميزون بالحصافة والوعي، ويعرف كل من الطرفين مصلحته ويسعى لتعظيم منافعه المتوقعة.
 2. سيعمد الوكيل إلى تعظيم منفعته حتى لو كان على حساب مصلحة الموكل مما يحدث نوعاً من تضارب المصالح بينهما ويستلزم ذلك وجود شروط محددة في العقد.
 3. رغم الاعتراف بوجود ظاهرة تضارب المصالح بين الموكل والوكيل، فإن ذلك يجب أن لا ينفي وجود مصالح مشتركة تتمحور حول استمرارية الشركة ونجاحها.
 4. مع أن لكل من الموكل والوكيل قدراته الخاصة على فهم المعلومات المحاسبية، إلا أن هذه القدرات ليست متكافئة بالضرورة وتميل الكفة لصالح الوكيل أي الإدارة.
- (10) نظرية تكاليف التعاقد:** أن المعلومات المحاسبية تعد وسيلة لتدعيم قدرة العقود على تخفيض تكلفة الوكالة التي تنشأ عن تضارب المصالح بين طرفي التعاقد.
1. تخفيض أو تأجيل المدفوعات الضريبية.
 2. تخفيض التكاليف التي تترتب على المخاطر السياسية.
 3. تخفيض تكاليف إنتاج المعلومات.
 4. التوافق مع الأنظمة والقوانين والتشريعات الحكومية.
 5. تضخيم رقم صافي الربح الذي يتم بموجبه تحديد المكافآت.
- (11) نظرية الإشارة:** تقوم على المدخل الايجابي وتقدم تفسيراً لدوافع المنشأة على نشر التقارير الطوعية وتزويد أسواق المال بها حتى في حالة عدم وجود قوانين تلزمها.

والله ولي التوفيق للجميع